جهود علماء المغرب الإسلامي في خدمة صحيح البخاري

«ابن بطال القرطبي المالكي أنموذجا»

الدكتور: عبد المجيد مباركية
معهد العلوم الإسلامية – جامعة الوادي

المقدمة

إن الحمد لله تعالى نحمده ونستعين به ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضلّ له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمدا عبده ورسوله، وبعد.

فقد اعتنى العلماء كثيرا بشرح صحيح البخاري، وتفنَّنوا في تقريبه للأمة الإسلامية، إذ يعتبر أصح كتاب في الحديث النبوي بعد كتاب الله ثم يليه في الصحة صحيح مسلم، كما قرر ذلك علماء الحديث ونقاده .

ولمَّا كان الأمر كذلك، كان لعلماء المغرب الإسلامي جهود لا يستهان بها في شرحهم لهذين التراثين، وشهد على ذلك أقرانهم وعلماء المشرق لهم، لذلك أردت أن أبرز واحدا من هؤلاء العلماء في شرحه لصحيح البخاري، ألا وهو ابن بطال القرطبي المالكي، ووسمت هذا البحث تقريب أثر الشرح العلمي لابن بطال القرطبي المالكي على صحيح البخاري فقمت فيه ببيان فضل علماء المغرب الإسلامي وجهودهم في شرح أهم كتب الحديث ثم قدمت ترجمة للمؤلف، ومهّدت لأهم أقدم شروح صحيح البخاري مبينا منهجه في كتابه، ومعرجا لإ يراده

للصناعة الحديثية في شرحه هذا، وفي ختام هذا البحث عرضت لأهم نتائجه وأبرزت أهم المصادر والمراجع التي اعتمد عليها .

1- فضل علماء بلاد المغرب الإسلامي وجهودهم في شرح أهم كتب الحديث

إنّ لعلماء بلاد المغرب الإسلامي الأثر الكبير في شرح وبيان أهم كنوز كتب الحديث النبوي ومن هؤلاء على سبيل التمثيل لا الحصر نماذج من أعلام هذا العلم.

- أحمد بن نصر الدَّاودي التلمساني الجزائري، صاحب كتاب شرح صحيح البخاري « « النَّصيح » إذ يُعَدُّ هذا المصنَّف أول شرح وُضع على هذا الكتاب فيما نعلم .قال الحافظ ابن حجر في معجمه : «كتاب شرح الموطأ،وكتاب شرح البخاري كلاهما تأليف أبي جعفر أحمد بن نصر الدَّاودي المالكي التلمساني»[1] .

- الإمام الحافظ أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم القرطبي الظَّاهري،له كتاب سمّاه « جزء في أوهام الصحيحين» وكتاب « أجوبة من صحيح البخاري»[2].

- الإمام أبي الوليد سليمان بن خلف الباجي، له شرح على موطأ مالك بن أنس،وهو معروف سمّاه المنتقى .

- الإمام أبو علي الحسين بن محمد الجيَّاني الغسَّاني الأندلسي،له كتاب من أهم كتب الحديث كما قال العلماء،سمّاه « تقييد المهمل وتمييز المشكل» .

لقد تجلت جهود علماء بلاد المغرب الإسلامي وآثارهم على أهم كتب الحديث،كالموطأت والسنن والمصنفات والمسانيد....إلخ .

والذين تتبعوا أثار علماء المغاربة قالوا إنهم يفضلون صحيح مسلم على صحيح البخاري، لأنَّه أحسن صُنْعَهُ كما قال السيوطي « رحمه الله» في ألفيته .

ومن يُفضِّل مسلما فإنما ترتيبه وصنعه قَدْ أُحْكِمَا

وقد هيأ الله لكل كتاب من هذه الكتب الجليلة ويسَّر لها أسبابا لتصل إلى أي

بلاد من البلدان،وتصل بأي رواية من روايات الكتاب الحديثي، وذلك بفضل تلاميذ أصحاب هذه الكتب الأصول.

ولبلاد المغرب الإسلامي حظ من هذه الكتب،وعلى رأسها صحيح البخاري وبرواياته المختلفة، إذ أُقيمت عليه شروح ومختصرات منها ماهو مطبوع، ومنها المخطوط، ومنها ما هو مفقود .

ولكل عالم طريقة ومنهج في شرح صحيح البخاري تختلف بحسب مبلغ كل عالم من العلم والبصيرة وكذا المنهج الذي يراه مناسبا ليسلكه في بيان وتقريب سنن البشير النذير.

ومن هؤلاء العلماء والأئمة الذين لهم الفضل والسَّبق إلى شرح صحيح البخاري، الإمام ابن بطال القرطبي المالكي،الذي سمَّاه «شرح صحيح البخاري» .

2- اسم ونسب وكنية ابن بطال:

هو الإمام العلامة الحافظ المحدّث الرّاوية الفقيه، أبو الحسن علي بن خلف بن عبد الملك بن بطال البكري القرطبي ثم البلنسي المالكي المعروف بابن اللّجام، يكنَّى: أبا الحسن. والبلنسي نسبة إلى بلدة بشرق الأندلس من بلاد المغرب الإسلامي.

أصل أهله من قرطبة، وأخرجتهم «الفتنة إلى بلنسية» أمَّا مَا عُرف به ابن بطال، فقد وقع فيه اضطراب، فقيل ابن اللّجام وورد «اللّجام» بدون "ابن" وورد كذلك «ابن اللّجام»، وورد «ابن النّجام»[3].

أما عن سنة مولده، فلا نجد في الكتب التي ترجمت له ذكرا لها.

3- شيوخـــه:

روى عن ابن المطرف القنازعي وأبي الوليد يوسف بن عبد الله القاضي، وأبي محمد بن بنوش، وأبي عمر بن عفيف وغيرهم.

وقال ابن فرحون وغيره:روى عن المهلب بن أبي صفرة، وأبي عمر الطّلَمَنْكي،

وابن الفرظيي، وأبي القاسم الوهراني، وابن عبد الوارث وأبي بكر الرّازي [4].

4- تلاميـــذه:

قال ابن فرحون:«حدث عنه جماعة من العلماء، وقال ابن بشكوال:«روى الناس عنه شرحه لصحيح البخاري»، وقال محمد بن عمر بن قاسم مخلوف:«أخذ عنه جماعة» وقال القاضي عياض:«روى عنه أبو داود المقرئ، وعبد الرحمن بن بشر من مدينة سالم»[5].

5- مصنفاتـه:

لم يذكر المترجمون لابن بطّال من مؤلّفاته سوى ثلاثة كتب، أحدها هو شرحه على صحيح البخاري وهو مجال بحثنا، والثاني كتاب الاعتصام في الحديث، والثالث كتاب في الزهد والرقائق.

وقيل إنه شرح «صحيح أبي عبد الله الخلاّل» في عدّة مجلّدات[6].

6- منزلته العلمية وثناء الأئمة عليـه:

قال الذهبي في السير:«كان من كبار المالكية، ذكره القاضي عياض» وقال مخلوف في شجرة النّور الزّكية:«الإمام العالم الحافظ المحدث الرّاوية الفقيه»[7]

7- وفاتـــه:

قال ابن بشكوال في الصلة:«وقرأت بخطِّ أبي الحسن المقرئ، أنه توفي ليلة الأربعاء، وصلّى عليه عند صلاة الظّهر، آخر يوم من صفر، سنة تسع وأربعين وأربعمائة ببلنسية» وفي ترتيب المدارك قال: «توفي سنة: 444هـ» [8].

8- التعريف بشرح صحيح البخاري لابن بطال:

قبل التعريف بشرح صحيح البخاري لابن بطّال، سوف أتعرض إلى بيان شروح الجامع الصّحيح، وعليه فإن أقدم الشروح للجامع الصّحيح، شرح الحافظ أبي سليمان الخطّابي «ت: 388هـ» المسمى بـ«أعلام السنن» وأكثره شرح لغريب

الحديث، ثم شرح الحافظ الدّاودي الجزائري «ت: 402هـ»، والذي نقل عنه كلّ من أتى بعده، ثمّ شرح العلامة المهلب بن أبي صفرة «ت: 435هـ» الذي اختصره تلميذه أبو عبيد الله محمد بن خلف بن المرابط الأندلسي الصّيرفي «ت:485هـ»، ثمّ يأتي شرح أبي الحسن علي بن خلف بن بطّال القرطبي «ت: 449هـ»، وهو تلميذ المهلّب وأكثر من النقل عنه في كتابه «شرح صحيح البخاري».

ولم يطبع من تلك الشروح قبل ابن بطال سوى كتاب الخطابي، ولذلك يُعدّ شرح ابن بطّال هو أقدم شرح فعلي مطبوع للجامع الصّحيح، لأن كتاب الخطّابي صغير الحجم وغالبه شرح للغريب.

ولمّا كان الأمر كذلك فإن شرح ابن بطال المطبوع هذا، يقع في عشر مجلدات، وقد نشر الكتاب في المملكة العربية السعودية، وتولّت نشره مكتبة الرشد – ناشرون–الرياض.

ولما كان شرح ابن بطال أقدم شرح للجامع الصحيح، فإن صاحبه شرحه ما بين القرن الرابع والخامس الهجري، فكان قاعدة لمن أتى بعده إذ أكثر الّشراح من النقل عنه، ولاسيّما الحافظ ابن حجر العسقلاني في «فتح الباري»، ولا غرو في ذلك، لأن شارحه من المتقدمين في هذه الصنعة، وممن ينُكبُّ على توضيح وبيان لما أشكل في كتب الأقدمين والمصنفات الشهيرة، فيكفيه شرفا أن شرحه هو أقدم شرح على الكتب المطبوعة للجامع الصحيح وعلى أصح كتاب بعد كتاب الله وبالرغم من ذلك فلم يذكر ابن بطال الدّوافع التي جعلته يُقْدِمُ على وضع مصنفه هذا على صحيح البخاري ولم يبين أي رواية من الروايات التي اعتمد عليها في شرحه هذا.

ومن خلال التتبع والسبر يتبين أنه اعتمد بصفة رئيسية على رواية الفربري لصحيح البخاري، برواياتها المختلفة التي وصلت إلى المغرب الإسلامي مع بعض التفاوت، كما اعتمد أيضا على رواية النّسفي.

9- منهج ابن بطال في كتابه :

لم يتعرض ابن بطال لشرح كل كتب البخاري فضلا عن كل أبوابه، كما هو الشأن في كتب: بدء الخلق، والتفسير، والفضائل، ومناقب الصحابة، والمغازي، وغيرها من كتب صحيح البخاري.

ومما يلاحظ على شرح ابن بطال، غلبة الجانب الفقهي على غيره، ومما يدل على ذلك، اقتصاره في بعض الأبواب على قوله:«لا فقه في هذا الباب» كما جاء في باب«الفحولة من الخيال» من كتاب الجهاد وغيره(09).

وهذا ما أكّده الإمام الكرماني حين قال عن شرح ابن بطّال :«وغالبه فقه الإمام مالك، من غير أن يتعرض لموضوع الكتاب غالبا» (10).

وإضافة لاهتمامه بالجانب الفقهي، اعتنى ابن بطال كثيرا بشرح الغريب، معتمدا على الخطّابي في أغلب المواضع، كما أكثر من النقولات عن الإمام مالك وأصحابه، ويكثر من حشد أقوال الطوائف الفقهية في المسألة الواحدة.

مثال 1: وفيه عبارته «لافقه في هذا الباب» واقتصاره على شرح يسير. عند تناوله لباب: الفحولة من الخيل في كتاب الجهاد قال: لافقه في هذا الباب، وإنما فيه أن فحول الخيل أفضل للركوب من الإناث لشدتها وجرأتها، ومعلوم أن المدينة لم تَخْلُ من إناث الخيل، ولم ينقل أن النبي –صلى الله عليه وسلم- ولا جملة أصحابه ركبوا غير الفحول، ولم يكن ذلك إلا لفضلها على الإناث، إلا ما ذكر عن سعد بن أبي وقاص أنّه كان له فرس أنثى بَلْقَاء انتهى(11).

من خلال استعراض كلامه هذا فقد اكتفى بشرح يسير وأختصر الباب وعرضه في أربعة سطور.

مثال 2: وفيه اعتماده في معظم الشرح على فقه مالك بن أنس«رحمه الله». عند تناوله لباب: سهام الفرس في كتاب الجهاد، قال: وأختلفوا في الإسهام للبراذين

والهجن فقال مالك: إنها من الخيل يسهم لها. وبه قال أبو حنيفة والثوري والشافعي وأبو ثور.

وقال الليث: للهجين والبرذون سهم دون سهم الفرس، ولا يلحقان بالعراب.

وروي عن مكحول أنّه قال: أول من أسهم للبراذين خالد بن الوليد قسم لها نصف سُهمان الخيل. وبه قال أحمد بن حنبل، وقال محكول: لا شيء للبراذين. وبه قال الأوزاعي، واحتج مالك في الموطأ بقوله تعالى ﴿والخيل والبغال والحمير لتركبوها﴾ (النحل:1) واسم الخيل يقع على الهجن والبراذين وهي تغني عناءها في كثير من المواضع، فمن زعم أن بينهما فرقا فعليه الدليل.

واحتج مالك أيضا بقول سعيد بن المسيب أنه سئل: هل في البراذين صدقة؟ قال: وهل في الخيل صدقة؟

واختلفوا فيمن له أفراس كثيرة، فقال مالك: لا يسهم إلا لفرس واحد وهو الذي يقاتل عليه، وهو قول أبي حنيفة وأحمد والشافعي[12].

من خلال استعراض هذا الباب ثانية فقد اعتمد ابن بطال على فقه مالك وجعله هو الأصل في الاستدلال ويَثنّى بأقوال غيره من الأئمة والعلماء. ورغم أن الشرح لا يتعدى بضعة سطور فقد استدل بقول مالك أكثر من مرة.

أما منهجه في شرح الكتب والأبواب فهو يقوم على:

1- إيراد جميع النصوص المعلقة، وكذا النصوص المسندة ويقوم بحذف أسانيد أحاديث صلب الكتاب والتي هي من شرط البخاري في كتابه.

2- يكتفي فقط بذكر الصحابي راوي الحديث، وذلك بقوله مثلا «فيه أبو هريرة».

3- يسرد متن الحديث، ويكتفي في ذلك بما يهمه في شرح النص فقط، فهو يختصر المتون بقدر الحاجة، ويختلف الاختصار مرة من بداية الحديث ومرة في أثنائه ومرة في آخر الحديث.

4- عندما لا يكون هناك فقه في الحديث، يعلق عليه بقوله إن الباب لا فقه فيه، وقد مر بنا هذا في المثال الذي ذكرناه.

5- كما يكثر ابن بطّال من إيراد آثار الصحابة المختلفة في المسألة الواحدة، وكذا آثار التابعين، واستخدام كل ذلك في استنباط الأحكام من النصوص الحديثية.

6- وكثيرا ما يذهب ابن بطال إلى الجمع بين الروايات التي ظاهرها الاختلاف، وإذا لم يتيسر له ذلك نراه يميل إلى الترجيح بينها، وكثيرا ما يقول: الجمع بين الأدلة أولى من تضادها، كما يتمسك في أغلب المسائل الفقهية التي مرت بالكتاب بما يدل عليه الحديث وإن خالف مذهبه ذلك.

هذا فيما يخص منهجه في شرحه على صحيح البخاري، أما تعرضه وكلامه على تراجم الإمام البخاري وعلاقته بالإمام البخاري، فإن للرجل شخصية علمية قوية ظهرت عند ما رد على الإمام البخاري ردودا علمية وحتى خطَّأه في بعض المواضع، وسوف استعرض نماذج من هذه التعقبات التي تظهر –في نهاية الأمر– أن للرجل قواعد وأصولا ينطلق منها ليصل إلى توضيح فكرته ومنهجه من غير تعصب ولا تعنت.

ا- استحسانه لو أضاف الإمام البخاري نصوصا تحت تراجمه. في كتاب العلم، باب: فضل من عَلِم وعَلَّمَ. فيه: أبو موسى، قال عليه السلام: «مثل ما يعني الله به من الهدى والعلم كمثل الغيث الكثير أصاب أرضا...».وفيه: وقال إسحاق: «قيلت الماء مكان قبلت».

في هذا الباب اكتفى الإمام البخاري –رحمه الله– بإيراد هذين النصين، فعقب عليه ابن بطال بقوله: «وكان يصلح أن يُخرّج تحت هذه الترجمة قوله– عليه السلام: «خيركم من تعلم القرآن وعلّمه»[13].

ب- توضيحه لتراجم الإمام البخاري:

في المثال التالي يعقب ابن بطال على الإمام البخاري بزيادة توضيح في الترجمة.

في كتاب الوضوء، باب: لا تستقبل القبلة بغائط أو بول إلا عند البناء، جدارا أو نحوه.

وفيه: أبو أيوب قال: قال رسول الله: «إذا أتى أحدكم الغائط فلا يستقبل القبلة ولا يولِّها ظهره، شرقوا أو غربوا»

قال ابن بطال: أمَّا قوله في الترجمة: «إلا عند البناء» فليس مأخوذا من الحديث، ولكن لما عُلِمَ في حديث ابن عمر، استثناء البيوت بوب فيه، لأن حديثه-عليه السلام- كلّه كأنه شيء واحد، وإن اختلفت طرقه، كما أن القرآن كله كالآية الواحدة وإن كثر .[14].

نلاحظ أن ابن بطال في المثال الأول اقترح على الإمام البخاري أشياء لو كانت من نصوص الباب، وفي المثال الثاني عقب عليه بزيادة توضيح.

ج- انتقاده لتراجم الإمام البخاري في كتابه:

كما نجد ابن بطال في المثال الثاني يرد وينتقد الإمام البخاري في بعض ما صنعه في أبواب كتبه.

في كتاب الوضوء، باب: أبوال الإبل والغنم والدواب ومرابضها وصلى أبو موسى في دار البريد والسرقين [15]، والبرية إلى جنبه، فقال: هاهنا وثم سواء.

قال ابن بطال: وقول البخاري في الترجمة: «باب: أبوال الإبل والدواب». وافق فيه أهل الظاهر، وقاس أبوال مالا يؤكل لحمه على أبوال الإبل، ولذلك قال: «وصلى أبو موسى في دار البريد والسرقين» ليدل على طهارة أرواث الدواب وأبوالها، ولا حجة له فيه بيّنة، لأنه يمكن أن يصلى في دار البريد على ثوب بسطه فيه، او في مكان يابس لا تعلق به نجاسة منه[16].

هذه بصفة عامة أهم التعقبات التي عقب بها ابن بطال على الإمام البخاري في صحيحه، وجل تعقباته لم تخرج عن نطاق توضيح ترجمة أو تأويلها أو تأييدها أو انتقادها أو اقتراح شيء آخر لم يصنعه الإمام البخاري في صحيحه. ولم يتوقف ابن

بطال هنا فحسب، هاهو ينتقد ويرد على نسَّاخ كتاب الإمام البخاري، فقد رد عليهم في مواطن مختلفة وخطَّأهم، وسوف استعرض نماذج من ذلك ممَّا يدل على مدى اهتمام وحرص ابن بطال على هذا الكتاب حتى قال إن الإمام البخاري مات قبل أن يهذب كتابه وفيما يلي تعقيبه في ذلك:

قال ابن بطال:

وأما حديث حذيفة... يمكن أن يكون من غلط الناسخ فكتب في غيره موضعه، وإن لم يكن كذلك، فإن البخاري أعجلته المنية عن تهذيب كتابه وتصفُّحه، وله فيه مواضع مثل هذا تدل على أنه مات قبل تحرير الكتاب والله أعلم(17).

وفي كتاب الجهاد، باب: السفر بالمصاحف إلى أرض العدو، فقد غلّط ابن بطال الناسخ بطريقته الخاصة، حيث قال: هذا الباب وقع فيه غلط من الناسخ. والله أعلم(18).

إن تعقيب عالم على عالم ليس معناه أنَّ المتعقَّب عليه أخطأ فيما كتب وألف، ها هو ابن بطال تعقب الإمام البخاري في مواضع مختلفة، ورغم ذلك فقد أقر بصحة كتابه « صحيح البخاري» بإسناد فوق الصحة والعلو وهو شهادة النبي «صلى الله عليه وسلم» وجبريل «عليه السلام».

قال ابن بطال: وحدثني أبو بكر الرازي قال: كنت بأصبهان عن الشيخ أبي نعيم أكتب عنه الحديث، وكان هناك شيخ آخر يعرف بأبي بكر بن علي وكان عليه مدار الفتيا، فحسده بعض أهل البلد فبغّاه عند السلطان فأمر بسجنه، وكان ذلك في شهر رمضان، قال أبو بكر: فرأيت النبي «عليه السلام» في المنام وجبريل عن يمينه يحرك شفتيه لا يفتر من التسبيح، فقال لي النبي «عليه السلام»: قل لأبي بكر بن علي: يدعو بدعاء الكرب الذي في صحيح البخاري حتى يفرّج الله عنه، فأصبحت فأتيت إليه فأخبرته بالرؤيا، فدعا بها فما بقي إلا قليلا حتى أخرج من السجن. ففي هذه الرؤيا شهادة النبي «عليه السَّلام» لكتاب البخاري بالصحة بحضرة جبريل

«عليه السلام» والشيطان لا يتصور بصورة النبي في المنام[19].

10- إيراده للصناعة الحديثية في شرحه لصحيح البخاري:

لم يتعرض ابن بطّال في شرحه لصحيح البخاري إلى تعريف وحدّ المصطلحات وكذا الصناعة الحديثية كما هو شأن المتأخرين، لكن كان يسوق هذه الضوابط والقواعد والأسس بأسمائِها دون توضيحها، ولا غرو في ذلك لأن الرجل كان يكتب لأهل زمانه، فكانوا يطبقون هذه المصطلحات وهذه القواعد فيما بينهم في ثنايا مسائل العلم، وكانوا يتحاورون بهذه المصطلحات مختصرة رغم ما تعنيه من المعاني العميقة في هذا الموضوع. وهذه بعض عباراته في ذلك.

فقد عبَّر عن الخبر المتواتر بقوله«... وينقلونه نقلا متواترا يقطع العذر، سقط معه حكم الزائد...» كما عبر كذلك بهذه العبارة: «... نقل ذلك الكافة عن الكافة، ومن لا يجوز عليه السهو...». وبنفس الكيفية عبر مثلا عن خبر الآحاد بقوله مثلا «... وكل واحدة في المسألتين أصل، إحداهما من جهة النقل المستفيض والأخرى من جهة نقل الآحاد العدول، وغير جائز رد، إحداهما على الأخرى، إذ القياس لا يجوز استعماله إلا فيما لا نص فيه من الأحكام»[20].

من خلال ما سبق، فإن مترجمنا «رحمه الله» وعلى طريقة معاصريه من المغاربة، لم يركز كثيرا على التنظير وصياغة التعريفات غير أننا بالتتبع والسبر، ومن خلال صنيعه في شرحه لصحيح البخاري، اتضح لنا أنه لا يختلف عما قرره العلماء في هذا الشأن، بل أكثر من ذلك فإن ابن بطال قد جمع في كتابه هذا بين الحديث وعلم الحديث بين الفقه وبين أصول الفقه، وللباحثين وطلبة العلم أن يستخرجوا من شرحه هذا قواعد وأثارا علمية لا يستغنى عنها، إذ يُعَدُّ من طبقة المعتدلين وكونه اعتنى في شرحه هذا عن الإمام مالك، واعتنى بروايات أصحابه وتلاميذه، وهذا مما يخدم المذهب المالكي السَّائد في بلاد المغرب الإسلامي عامة .

11- مصادر ابن بطال في شرحه لصحيح البخاري :

هذا وقد تنوعت مصادر ابن بطال، فكانت من مختلف فنون العلم، من حديث وفقه ولغة، حتى أصبح من المتعذر حصرها،وبخاصة أنَّه كثيرا ما يذكر اسم المصنف ولا يذكر الكتاب الذي أخذ منه، ومن مصادره ما يألي.

- كتب محمد بن جرير الطبري «ت: 320هـ».
- كتب أبي جعفر الطحاوي «ت: 321هـ».
- شرح المهلب بن أبي صفرة «ت: 433هـ».
- كتب الخليل بن أحمد الفراهيدي «ت: 170هـ».
- كتب أبي عبيد القاسم بن سلام «ت: 224هـ».
- هذا بالإضافة إلى استشهاده بآراء علماء المذهب المالكي، مستندا في ذلك على مصنفاتهم، كما يعتمد على فهمه وفقهه الشخصي، ويتجلى ذلك حين يقول: قال المؤلف.

12- خلاصة القول في شرح ابن بطال على صحيح البخاري :

الإمام ابن بطال –رحمه الله– من المحدِّثين الذين تركوا لنا ثروة علمية كبيرة تتمثل في شرحه لصحيح البخاري، فجمع في هذا الكتاب بين مباحث الفقهاء وبين قواعد المحدثين فأضحى شرحه هذا شرحا نفيسا، يستفيد منه الفقيه ويجد المحدث فيه ضالته، كما لم يتبين أي من الروايات اعتمد عليها ابن بطال في شرحه لصحيح البخاري، وإن كان ومن خلال التتبع والسبر اعتمد بصفة رئيسة على رواية الفربري برواياتها المختلفة كما لم يتعرض لشرح جميع كتب البخاري، فضلا عن أبوابه، ولم يُنَظِّر لمصطلحات علم الحديث كل على حده، وإنما تكلم فيها، ولم يفصل هذه المصطلحات عن مادة الكتاب، ويبدو من كلامه أنه يكتب لأهل العلم الذين لديهم دراية سابقة بالمسائل التي بحثها، كما أهمل بعض المصطلحات الحديثية ولا عجب في ذلك إذ هو شأن كل من يفتتح التصنيف في كل فن أو علم غالبا، كما

أطنب الكلام كثيرا في المصطلحات الحديثية المشتركة بين الأصوليين والمحدثين كمصطلح المرسل مثلا والناسخ والمنسوخ منتصرا لمذهب الفقهاء والأصوليين، وأثناء الاختلاف في الروايات، يحاول الجمع بينهم باستعمال فقهه في ذلك، ويحاول أن يوفق بين النصوص ما استطاع معتبرا ذلك أولى من الحكم بتضادها.

كما يُعضِّد شرحه لأحاديث الجامع الصحيح بروايات أخرى أخر جها مصنِّفون آخرون، ويسوق هذه الروايات بأسانيدها دون ذكر من هو المصنف الذي روى هذه الأحاديث إلا في القليل النادر، وأثناء إيراده لآرائه في مصطلح الحديث فإنه يتكلم ويعتمد على نفسه، كما يوافق غيره في ذلك، وأكثر العلماء الذين يوافقهم، ابن المنذر والطحاوي والطبري، وعند استشهاده بأقوال العلماء يعود في البداية إلى الإمام مالك والمالكية، ثم يثني بالعلماء الآخرين من مختلف المذاهب الأخرى، كما ينتصر للدليل ولو خالف مذهب الإمام مالك، وتعقباته على الإمام البخاري جلّها فقهية.

الهوامش :

1- المعجم المفهرس لإبن حجر:1/398 و1755/1756 مؤسسة الرسالة، بيروت، 1998: ط1، تحقيق، محمد شكور الميادني .

2- المنهج الحديثي عند ابن حزم الأندلسي، طه بن علي بوسريح ص:107 .

3- مصادر ترجمته: أنساب السمعاني (297/2). معجم البلدان، ياقوت الحموي (490/1) – شذرات الذهب لابن العماد الحنبلي (283/3). ترتيب المدارك(165/8) – العبر في خبر من غبر، الإمام الذهبي (294/2). تاريخ الإسلام للذهبي، وفيات سنة (449هـ). سير أعلام النبلاء للذهبي (47/18).معجم المؤلفين،عمر رضا كحالة (438/2) شجرة النور الزكية محمد بن محمد مخلوف (171/1).

4- الصلة، لابن بشكوال (394/2). الديباج المذهب، ابن فرحون (ص203).

5- الديباج المذهب (ص204). – الصلة (395/2) شجرة النور الزكية في طبقات المالكية (173/1). – ترتيب المدارك وتقريب المسالك (166/8).

6- ترتيب المدارك (167/8) – سير أعلام النبلاء (48/18) – الصلة (395/2) – كشف الظنون، حاجي خليفة (688/5).

7- سير أعلام النبلاء، مرجع سابق (49/18). شجرة النور الزكية، (173/1).

8- أ) - الصلة، (2/395). ب)- ترتيب المدارك (8/167).

9- ابن بطال، شرح صحيح البخاري، الجزء الخامس، ص: (66).

10- محمد صديق حسن خان في كتابه: الحطة في ذكر الصحاح السّتة، ص:184.

11- ابن بطال، مرجع سابق، الجزء الخامس، ص: (66).

12- ابن بطال، مرجع سابق، الجزء الخامس، ص: (66-67-68).

13- ابن بطال، مرجع سابق، الجزء الأول، ص: 163-164.

14- ابن بطال، مرجع سابق، الجزء الأول، ص: 236-237.

15- قال الحافظ في الفتح (1/335-336): السّرقين هو الزّبل، ويقال السِّرجين والبرية الصحراء منسوبة إلى البر.

16- ابن بطال، مرجع سابق، الجزء الأول، ص:(346-347).

17- ابن بطال، مرجع سابق، الجزء الثالث، ص: 161-162.

18- ابن بطال، مرجع سابق، الجزء الثالث، ص: 165.

19- ابن بطال، مرجع سابق، الجزء العاشر، ص: 109-110.

20- ابن بطال، مرجع سابق، الجزء الأول، ص:231، الجزء الثاني، ص: 507، الجزء الثامن، ص: 90.